

١٤٠٠ هـ
 ١٤٠٠ هـ
 :-

.
 .
 ٧٨/٠١/٧٠٠٨
 (٣٨٨٨٣/٧٠٠٨)
 ٠١/٨/٧٠٠٨
 (١٩٦١)
 (١/٢٨١)
 (٨/٠١/٧٠٠٨)
 (١/٣/٧٠٠٨)

.

.
 .
 .

.

.
 .

.

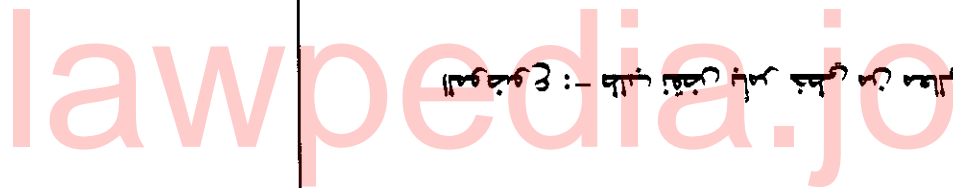
.

.

.

.

.



• لیسٹنگ اور رجسٹریشن کے تحت

وہ ہے جس کا ایک حصہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۸۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۳۰۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۳۰۸/۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۷۵/۷۰۰۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے

• رجسٹریشن کے تحت

سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۵۸/۷۰۰۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے

• رجسٹریشن کے تحت

سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۳۰۸/۸) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے

• رجسٹریشن کے تحت

سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے

=====

• رجسٹریشن کے تحت

سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے (۱۱) سالانہ رجسٹریشن کے تحت ہے اور دوسرا حصہ لیسٹنگ کے تحت ہے

إلا أن الأبناء جميعاً لم يرتضوا بهذا الحكم فطعنوا فيه لدى محكمة استئناف عمان حيث سجلت القضية الاستئنافية الجزائية رقم (٤٣٣٢٤/٢٠٠٨) وقد قررت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨ رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبهذا أصبح الحكم قطعياً في هذه الدعوى .

وقد تلقى رئيس النيابة العامة طلباً من وزير العدل لعرض أوراق الدعويين البدائية رقم (٢٠٠٨/٥٨) والاستئنافية رقم (٤٣٣٢٤/٢٠٠٨) على محكمة التمييز لوقوع إجراء مخالف للقانون منهما ولم يسبق لمحكمة التمييز النظر فيهما طبقاً للمادة (٢٩١) من الأصول الجزائية وقد استند وزير العدل في طلبه إلى السبب الوحيد التالي:-

أخطاء محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة بداية جزاء الزرقاء بإصدار قرارات دون أن تقوم بالحصول على تقرير مراقب السلوك كون الظنين كان حدثاً عند وقوع الجرم استناداً للمادة (١١) من قانون الأحداث وحيث أنها لم تفعل ذلك فيكون قرارها مخالفاً للقانون ويتعين نقضه .

وفي الرد على ذلك نجد بأنه ورد في قرار الظن الصادر عن مدعي عام الزرقاء رقم (٢٠٠٨/٢٥) بأن عمر المشتكى عليه ١٧ سنة وأن صورة بطاقة فرزت الشخصية محفوظة في ملف التحقيق أنه من مواليد الزرقاء في ٢٢/١/١٩٩٠ أي أنه بتاريخ تقديم الشكوى في ٢/١١/٢٠٠٨ كان عمره ١٧ سنة و ١١ شهر و ١٠ أيام وفي بداية المحاكمة في القضية البدائية (٢٠٠٨/٥٨) وفي جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٨ قررت المحكمة بأنه حدث وبرفته ولي أمره ولده لكنها عند إيقاع العقوبة ذهلت بأنه حدث ولم تطبق عليه قانون الأحداث ولم تحضر له تقرير من مراقب السلوك وكذلك فإن محكمة الاستئناف لم تنتبه إلى هذا الخطأ وكان عليها فسخ قرار محكمة البداية لغاية الحصول على تقرير مراقب السلوك حيث أن ذلك من النظام العام وبهذا تكون محكمة البداية ومحكمة الاستئناف قد خالفتا القانون وأن سبب الطعن يرد على الحكم المطعون فيه .



١٠٣

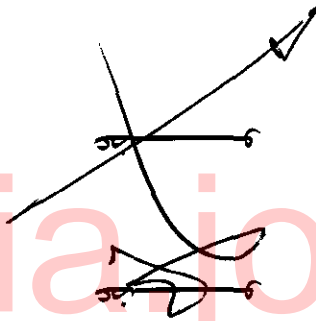
١٠٣



١٠٣









القاضي المتقاعد

٢٠٠٨/٩/٢٦ الموافق ١٤٣٠ هـ الثاني التاسع ١٠٣

١٠٣

١٠٣
١٠٣
١٠٣